

في عصر التحول الرقمي «دوخة» التحويل بين المدارس تبدأ إلكترونياً وتنتهي بالكربون والطوابع والحوالات



الاثنين 31 أغسطس 2026 12:00 م

تكشف إجراءات التحويل بين المدارس في 2026 مفارقة حادة بين خطاب التحول الرقمي وواقع يفرض على ولي الأمر رحلة مرهقة تبدأ بطلب إلكتروني وتنتهي بأوراق مكررة وطوابع وحوالات واعتمادات يدوية

وتفرض هذه الرحلة على الأسرة انتظار نتيجة التحويل ثم جمع مستندات من المدرستين والإدارة وربما المديرية، بما يحول حقا تعليميا مرتبطا بالسكن أو لم شمل الأشقاء إلى اختبار يومي للوقت والقدرة

وبينما تبدأ العملية عبر موقع مديرية التعليم وتصل رسالة القبول إلى الهاتف، لا يمتد المسار الإلكتروني إلى بقية الخطوات، إذ يعود ولي الأمر إلى الطباعة والختم والتنقل بين المكاتب ودفع الرسوم

ومع ذلك لا تقف المشكلة عند كثرة المستندات، بل تمتد إلى اشتراط أربعة طلبات تحويل من المدرسة الأصلية، وهو تكرار يصعب تفسيره وظيفيا مع وجود بيانات الطالب نفسها داخل السجلات التعليمية

وفي المقابل يطلب من ولي الأمر استخراج بيان تدرج دراسي منذ رياض الأطفال حتى الصف الحالي، ما يعيد موظفي شؤون الطلبة إلى دفاتر قديمة لنسخ معلومات يفترض حفظها مركزيا واستدعاؤها فورا

ثم تأتي خطوة الحوالة البريدية لتضيف رحلة جديدة، إذ يتوجه ولي الأمر إلى مكتب البريد لدفع الرسوم المطلوبة، رغم توافر وسائل دفع إلكترونية واسعة، ورغم أن الطلب نفسه بدأ عبر منصة رسمية

وبعدها تظهر مفارقة أشد وضوحا مع إلزام بعض الملفات بطوابع دعم وشهيد ونقابة، ثم إرفاقها بالحوالات والأوراق داخل ملف بلاستيكي، وكأن سداد الرسوم لا يزال مرتبطا بمشهد إداري قديم تماما

كذلك لا تنتهي الدائرة عند اعتماد الأوراق، إذ يعود ولي الأمر إلى المدرسة القديمة لسحب الملف الورقي وتسليمه بنفسه إلى الجديدة، رغم مرور الطلب على جهات متعددة قادرة نظريا على تبادل البيانات

ورق يتلع الرقمنة

وعلى هذا الأساس يرى الخبير التربوي كمال مغيث أن استمرار الإجراءات الورقية بعد إدخال بوابات إلكترونية يكشف خللا في فلسفة الإدارة، لأن الرقمنة الحقيقية تعني حذف الخطوات الزائدة لا رقمنة بدايتها

ومن جهته يربط مغيث تبسيط التحويلات بحق الأسرة في خدمة تعليمية واضحة ويمكن توقعها، محذرا من أن تعدد الجهات والتوقعات يوسع التفاوت بين الإدارات ويضاعف الضغط على أولياء الأمور والموظفين

وفي السياق نفسه تبدو كتابة الطلبات المتكررة بالكربون رمزا مكثفا للمشكلة، فالبيانات التي تدخل مرة واحدة يعاد نسخها يدويا، بما يزيد احتمالات الخطأ ويستهلك وقت موظفين يمكن توجيهه لخدمة أكثر فاعلية

أما الاعتماد على دفاتر التدرج القديمة فيعكس غياب قاعدة بيانات موحدة لمسار الطالب، رغم أن لكل طالب رقما قوميا ثابتا يسمح بربط انتقالاته ونتائجه ومدارسه السابقة داخل سجل إلكتروني واحد

وفوق ذلك تصبح الرسوم جزءا من التعقيد عندما تتوزع بين دفع إلكتروني وحوالة بريدية وطوابع منفصلة، وهو ما يحول السداد من إجراء مالي بسيط إلى سلسلة تحركات لا تضيف قيمة مباشرة للقرار

وفي المحصلة لا تبدو الأزمة نقصا في التكنولوجيا بقدر ما تبدو نقصا في إعادة تصميم الإجراء، فالإدارة التي تنقل النموذج الورقي إلى شاشة ثم تعيد المواطن للورق تحقق رقمنة شكلية فقط

رسوم تعيد الطوابير

ومن ناحية أخرى يوضح الدكتور حسن شحاتة أستاذ المناهج وطرق التدريس بجامعة عين شمس أن تطوير الإدارة التعليمية يجب أن ينطلق من مصلحة الطالب والأسرة، وأن تبسيط الإجراءات جزء من الجودة

ويشير شحاتة إلى أن قواعد البيانات المدرسية يمكن أن تقلل الاعتماد على المستندات المتكررة إذا جرى توحيدها وربطها بين المدرسة والإدارة والمديرية، بما يسمح بتحديث بيانات الطالب دون نسخ ورقية متكررة

وإلى جانب ذلك فإن توحيد السداد داخل منصة واحدة يمكن أن يلغي الحاجة إلى الحوالات والطوابع، مع إصدار إيصال إلكتروني معتمد يظهر تلقائيا في ملف الطالب ويكون متاحا للجهات التعليمية المختصة

وبالتوازي يمكن للمنصة نفسها أن تعرض حالة الطلب خطوة بخطوة، وتحدد الجهة التي تراجعها وموعد الرد والمستند الناقص إن وجد، بدلا من تحرك الأسرة بين المكاتب للحصول على معلومة متفرقة

ومن ثم يصبح معيار نجاح التحول الرقمي عدد الزيارات التي اختفت والأوراق التي لم تعد مطلوبة، لا مجرد وجود موقع يستقبل الطلب في البداية ثم يعيد بقية الدورة إلى النمط التقليدي

وبناء على ذلك تحتاج الوزارة إلى مراجعة مسار التحويل بالكامل وحذف كل مستند يمكن استخراجه من قاعدة حكومية، مع تحديد سبب قانوني أو إداري واضح لأي ورقة تبقى إلزامية داخل الملف

ملف واحد يكفي

ويرى الدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم السابق أن بناء نظم تعليم رقمية يتطلب الاعتماد على بيانات موحدة وهوية رقمية للطالب، بما يسمح بتحويل الخدمات الإدارية من معاملات ورقية إلى عمليات مترابطة

ولذلك يمكن إنشاء ملف إلكتروني دائم لكل طالب مرتبط برقمه القومي، يضم بيانات القيد والتدرج والتحويل والسداد، وتملك المدارس صلاحيات محددة للاطلاع عليه وتحديثه دون تحويل ولي الأمر إلى ناقل للملفات

وبالمثل يمكن أن تنتقل الموافقات إلكترونيا بين المدرسة الأصلية والجديدة والإدارة والمديرية عند الحاجة، بحيث يظهر لكل جهة ما يخصها فقط، مع سجل زمني واضح يثبت من وافق ومتى دون أختام

ولهذا فإن الإصلاح لا يحتاج اختراعا جديدا بقدر ما يحتاج قرارا بإلغاء التكرار، لأن أدوات الدفع والهوية وقواعد البيانات والتوقيع الإلكتروني موجودة، والمطلوب جمعها داخل مسار واحد مفهوم وقابل للمحاسبة

وأخيرا تبقى المفارقة أن ولي الأمر في 2026 يستطيع بدء التحويل من هاتفه، لكنه لا يزال مطالبا بإكماله بالكربون والطابع والحوالة والملف الورقي، وهي فجوة تجعل التحول الرقمي شعارا ناقصا